ملخص رسالة الدكتوراة

تطور الأساس القانوني للمسئولية المدنية

دراسة مقارنة

دكتور

محمد أبو العلا

كلية الحقوق – جامعة بور سعيد

ملخص الرسالة (*):

تناول الباحث معالجة أهم المعضلات القانونية التي أثارها ظهور الذكاء الاصطناعي على مستوى الأنظمة القانونية الموجودة وهي مدى استيعاب الأساس القانوني للمسئولية المدنية لتعويض الأضرار الناجمة عن فعل الذكاء الاصطناعي باعتبار أن تضاعف استعمال الذكاء الاصطناعي في جميع مناحي الحياة، سيشكل مصدرًا مباشرًا للأضرار. ومما لا شك فيه أن المسئولية عن أضرار نظم الذكاء الاصطناعي ليست قصة مستمدة من الخيال ، أو من سيناريوهات أفلام الخيال العلمي، بل يتعلق الأمر هنا بواقع نعيشه أو من المحتمل جدًّا أن نعيشه غدًا ، في غضون العقد المقبل ؛ نتيجة اندماج كيانات متطورة في حياتنا اليومية تتمتع بقدرات عالية من الذكاء الاصطناعي إضافة إلى قدرتها على التسيير الذاتي والتفاعل مع محيطها الخارجي والقدرة على التعلم الذاتي٠

ثم عرض الباحث لتأثر أحكام المسئولية المدنية بخصوصية أضرار الأنظمة الذكية " ، حيث تعرض فيه لدراسة أركان المسئولية المدنية ، وهل اصطبغت بصبغة عصر الكيانات الذكية؟ ثم لأطراف هذه المسئولية ما بين مالك ، ومبرمج ، ومستخدم، ومصنِع ، ثم للتطورات التي لحقت بالشخصية القانونية ومحاولة منحها لكيانات جديدة ، وأخيرًا ، عرض لآليات إسناد المسئولية المدنية في ظل الأنظمة الذكية

Abstract:

The researcher addressed the most important legal dilemmas raised by the emergence of artificial intelligence at the level of existing legal systems, which is the extent to which the legal basis for civil liability can intake for compensation for the damages caused by the act of artificial

(*) اجيزت الرسالة من كلية الحقوق جامعة حلوان في ديسمبر عام ٢٠٢٢ م ٠ وعدد صفحاتها ٥٦١ صفحة شاملة المقدمة والخاتمة والمراجع والفهارس ، واوصت لجنة الحكم والمناقشة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في الحقوق بتقدير عام امتياز مع مرتبة الشرف ٠

intelligence, considering that the doubling of the use of artificial intelligence in all aspects of life, will constitute a direct source of damages. There is no doubt that the responsibility for the damage of artificial intelligence systems is not a story derived from imagination, or from the scenarios of science fiction films, but rather it is related to a reality that we live or very likely to live tomorrow, within the next decade, as a result of the integration of advanced entities in our daily lives with high capabilities of artificial intelligence in addition to their ability to self-manage and interact with their external surroundings and the ability to self-learn.
Then the researcher presented the impact of the provisions of civil liability regarding the specific damages of smart systems, "where he was exposed to the study of the elements of civil liability, and whether it stained with the dye of the era of smart entities or not? Then to the parties to this responsibility between the owner, programmer, user, and manufacturer, then to the developments that have affected the legal personality and the attempt to grant it to new entities, and finally, a presentation of the mechanisms of attribution of civil liability under smart systems.

تكونت الرسالة من مبحث تمهيدي وبابين ويشتمل كل بابٍ على فصلين.

تناول الباحث في البداية :-

المقدمة، والتي تضمنت أساسيات البحث من أهمية ، وأهداف ، وإشكالية ، ومنهج ، ونطاق ، **وخُطة بدأت بالفصل التمهيدي : المعنون بـ مراحل تطور الأساس القانوني للمسئولية المدنية في النظامين الأنجلو أمريكي واللاتيني** والذي مرَّ الأساس القانوني للمسئولية المدنية في النظامين بعدة مراحل حتى وصل إلى شكله الحالي ، حيث استندت المسئولية المدنية في تعويضها للمضرور في بدايتها على فكرة الضرر كأساس لهذه المسئولية ثم على فكرة الخطأ ، وأخيرًا استندت مرة أُخرى إلى فكرة الضرر من جديد.

وفي الباب الأول:

والمعنون بـ " الإطار التنظيري لأساس المسئولية المدنية "

تناول الباحث فيه أسس المسئولية المدنية حيث قام بتحليلها ، وبيان آراء الفقه حول كل أساس من هذه الأسس ، وبتحديد موقعها في كل من التشريع الفرنسي والمصري.

ففي الفصل الأول من هذا الباب : والذي خُصص لـ " **الإطار التنظيري التقليدي لأساس المسئولية المدنية بين العرض والنقد** " ، حيث تعرض فيه لتعريف فكرة الخطأ سواء التعريف التقليدي لها أو الحديث ، ثم عرض لمحاولات الفقه في الإبقاء على هذا الأساس التقليدي .

وأما عن **الفصل الثاني من ذات الباب :** والذي خُصص لـ " **الإطار التنظيري الحديث لأساس المسئولية المدنية بين العرض والنقد** " ، حيث تعرض الباحث فيه للأساس الموضوعي للمسئولية المدنية وأسباب ظهوره وتقييمه ، ثم عرض للأساس المزدوج للمسئولية المدنية وتقييمه ، وأخيرًا ولى وجهته صوب الأساس الاجتماعي – إن صح التعبير – المسمى بـ " نظرية اجتماعية المسئولية ".

وقبل تطرقه لموضوعات الباب الثاني استعراض الباحث :

" مقدمة عامة عن الأنظمة الذكية "

كي يتسنى للقارئ فهم المصطلحات التي أتى بها العصر الذكي ، واستخدمها الباحث في هذا الباب منها الروبوتات ، والسيارات الذاتية القيادة ، والطائرات بدون طيار ، والسفن الذاتية القيادة ، وإنترنت الأشياء ، وغيرها ؛ فهذه التطبيقات تعتمد على الابتكار والإبداع والتفاعل بين المعلومة والآلة والعقل البشري، ولعل تسمية الثورة الصناعية الرابعة يرجع إلى المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس " Davos " بسويسرا، فهي الثورة الذكية القائمة على مزيج من الاختراقات التقنية المتفاعلة تكافليًّا عن طريق الخوارزميات المُبتكرة .

وفي الباب الثاني

والمعنون بـ " انعكاس أضرار الأنظمة الذكية على أسس المسئولية المدنية "

عرض فيه الباحث لمشكلة البحث الخاصة بمدى تطويع أسس المسئولية المدنية التي عرضها في الباب الأول في ظل أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي ، ومدى تأثر أحكام المسئولية المدنية من أركان وأطراف وشخصية قانونية يراد منحها لكيانات جديدة ، ودور إمكانات التأمين وصناديق التعويض في معالجة أضرار هذه الأنظمة التي تتمتع بالاستقلالية في مباشرة عملها ، **وذلك في فصلين :**

الفصل الأول : خصصه للحديث عن " **أسس المسئولية المدنية وأضرار الأنظمة الذكية** " ،

حيث تعرض فيه لبيان إشكالية تطبيق أسس المسئولية المدنية التقليدية على أضرار الأنظمة الذكية ، ثم إمكانية تطبيق أسس المسئولية المدنية الحديثة على هذه الأضرار .

وفي الفصل الثاني : خصصه للحديث عن " **تأثر أحكام المسئولية المدنية بخصوصية أضرار الأنظمة الذكية** " ، حيث تعرض فيه لدراسة أركان المسئولية المدنية في ظل الأنظمة الذكية ، وهل اصطبغت بصبغةِ عصر الكيانات الذكية ؟ ثم عرض لأطراف هذه المسئولية ما بين مالك ، ومبرمج ، ومُستخدِم ، ومُصنِع ، ثم للتطورات التي لحقت بالشخصية القانونية ومحاولة منحها لكيانات جديدة ، وأخيرًا ، عرض في هذا الفصل لـ آليات إسناد المسئولية المدنية في ظل تلك الأنظمة الذكية .

وفي ختام هذا الباب ، قام بعرض لدور التأمين الإجباري والصناديق التعويضية في ظل موجة الأنظمة الذكية .

حيث تعتبر فكرة التأمين أحد الحلول المبتكرة لمواجهة المسئولية المدنية للأنظمة الذكية عن الأضرار التي تُلحقها بالغير، والتي اقترحها البرلمان الأوروبي، وهذا الحل يتفق مع ما ذهب إليه بعض الفقهاء بأن التأمين يعد أداة أساسية لتمكين نقل التكنولوجيا

من البحث إلى السوق وخلق صناعة جديدة. فضلًا عن ذلك فإن فكرة التأمين تتفق مع نظام التأمين الإجباري الذي يهدف إلى تغطية المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات في عدة دول؛ فهو نظام ووسيلة يمنح من خلالها ضحايا مخاطر الأنظمة الذكية فرصة أفضل للحصول على التعويض المناسب. علاوة على ذلك فهو نظام ووسيلة لحماية الجناة مرتكبي الأفعال الضارة المحتملين من مخاطر المسئولية المدنية تحديدًا .

وأول سؤال وجههُ الباحث إلى الأذهان هو: ما مدى قابلية خطر الأنظمة الذكية للتأمين؟ والإجابة عن هذا التساؤل كانت من خلال القواعد العامة، فإذا توافر في الخطر المؤمَّن منه الشروط القانونية أمكن قابلية أخطار تلك الأنظمة للتأمين، وإذا لم تتوافر فلا يمكن إخضاعها لنظام التأمين.

وأشار الباحث إلى ملاءمة نظام المسئولية عن المنتجات المعيبة مع طبيعة الذكاء الاصطناعي في ظل تأكد إلزامية التأمين على المسئولية المدنية للمصنعين وكل المتدخلين في عملية تسويق المنتَج.

لكن نتيجة وجود بعض الحالات التي لن يسعف المضرور فيها الحصول على التعويض إعمالًا للقواعد المنظمة للتأمين الإجباري ظهر إتجاه حديث يهدف إلى تعويض المضرور في الحالات التي يتعذر فيها ذلك. يعرف هذا الاتجاه بصناديق التعويض .

ويعتبر صندوق التعويضات أحد البدائل والحلول المبتكرة لتعوض المضرورين من أضرار الأنظمة الذكية، وهو المكمل لنظام التأمين الإجباري، ويحقق العديد من المزايا منها: سد الفجوات التي تثيرها مسئولية هذه الأنظمة، وتجنب الآثار المخيفة من عدم وجود المسئول عن الضرر.

وأكد الباحث أيضًا على ضرورة إنشاء صناديق ضمان خاصة بتعويض الأضرار الناجمة عن حوادث الذكاء الاصطناعي يشترك فيها جميع الفاعلين في هذا القطاع

من شركات التصميم والتصنيع والشركات البائعة والداعمة لهذا النشاط، وحتى المستعملين المهنيين لهذه الأنظمة كالأطباء؛ وهذا لكفالة حصول المضرورين على التعويض، وضمان ديمومة هذا النشاط ودعم مُلاءتهم المالية.

وبعد أن انتهى الباحث من خوض غمار موضوع " تطور الأساس القانوني للمسئولية المدنية"، والتعمق فيه ، وتحليل عناصره ، وتحقيق أهدافه ، عرض لبعض النتائج المهمة ، وأوصى ببعض الأمور التي يمكن أن تسد فراغا تشريعيًّا .

نتائج الدراسة :

أوّلًا : إن " الأساس الشخصي " للمسئولية المدنية، كما اعتمده المشرع الفرنسي عن الفقيه " دوما" واقتبسه عنه المشرع المصري وأغلب القوانين العربية ، لم يعد قادرًا في وقتنا الحالي على استيعاب كافة مظاهر الأضرار التي يتسبب فيها النشاط الإنساني ؛ وهو بذلك لم يعد قادرًا على تحقيق العدالة بسبب عجزه عن القيام بوظيفته التعويضية.

ثانيًا : تتميز برامج الذكاء الاصطناعي بالقدرة على الحركة والتعلم الذاتي والاستجابة للمتغيرات، فضلًا عن تمتعها بمهارات التسبيب والاستنباط والتكيّف مع البيئة المحيطة.

ثالثًا : انقسم الفقه إلى فريقين: يرى الأول كفاية النصوص المدنية الحالية لاستيعاب مختلف حالات الخطأ والضرر بما في ذلك أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي ، في حين يرى فريق آخر أنه لا بد من ثورة تشريعية لمجابهة أضرار تلك أنظمة .

رابعًا : ليس هناك حتى اللحظة أي قوانين خاصة لتنظيم الآلات التي تمتلك ذكاءً اصطناعيًّا ، كما أن التشريعات الحالية لا تواكب مطلقًا التطور المتلاحق في تقنية الذكاء الاصطناعي .

خامسًا : إن محاولة بعض الفقه إسناد المسئولية المدنية إلى الذكاء الاصطناعي ؛ أمر غير مقبول؛ لأن تحميل المسئولية بمفهومها الواسع هو شرف لا يناله إلا الإنسان.

توصيات الرسالة :

أوّلًا : نبه الباحث المشرع المصري بضرورة سن قانون خاص للأنظمة الذكية شريطة أن يلعب علماء الحاسب الآلي دورًا في صياغة نصوصه بالاشتراك مع ممثلين عن كافة القطاعات المعنية بتقنية تلك الأنظمة .

ثانيًا : ضرورة التفرقة في الحكم بين الأنظمة الذكية تبعًا لدرجة استقلالها وذكائها ، كما ينبغي عدم تحميل المستخدم كامل المسئولية عن أفعال الأنظمة الذكية غير المتوقعة دون تأمل دور العوامل الأخرى ، وتحديد مصدر المشكلة التي سببت الضرر ونوعها .

ثالثًا : النظر في مدى إمكانية استيعاب " نظرية الشخص الاعتباري " لأنظمة الذكاء الاصطناعي، والبحث في مدى الحاجة إلى إنشاء شخصية قانونية جديدة تتناسب مع الطبيعة الذاتية والمتفردة لتلك الأنظمة الذكية .

رابعًا : التوسع في إقرار المسئولية الموضوعية في مجال الأضرار الذكية والتقنية بشكلٍ عام ، بحيث يتم استبعاد ركن الخطأ؛ نظرًا إلى صعوبة – وربما استحالة – نجاح المضرور في إثبات الخطأ محل المساءلة ؛ وذلك لاحتوائها على أمور فنية وتقنية متشابكة .

خامسًا: الجمع بين نظام التأمين الإجباري والصناديق التعويضية لضمان تعويض المضرور من جراء استخدام الأنظمة الذكية بكافة أشكالها .